

اقتصاد

بناء على أرقام المجموعات الإحصائية في المكتب المركزي للإحصاء

٢,٩ مليون «عامل» خسروهم الاقتصاد خلال ٦ سنوات حرب منهم ٢,٤ مليون في الخاص و٤٣٨ ألفاً في العام

المحرر الاقتصادي

تسببت الحرب على سورية منذ العام ٢٠١١ بخسارة الاقتصاد لأكثر من ٢.٩ مليون مشتغل في القطاعين، العام والخاص، وذلك حتى نهاية العام ٢٠١٦، توزعت بين نحو ٢.٤٦ مليون مشتغل في القطاع الخاص، أي ما يعادل ٦٦.٨ بالمئة من قوته العاملة في العام ٢٠١٠، وبين نحو ٤٣٨ ألف مشتغل في القطاع العام، بما نسبته ٢٢.٢ بالمئة، علماً بأن القطاع الخاص في كثير من الأحيان اضطر إلى تسريح العمال في المنشآت التي تم تدميرها وتخريبها بسبب الإرهاب وتعطل الإنتاج، في حين لم تقم الحكومة بتسريح الموظفين لديها، مع استمرار الوزارات بالعمل، رغم ظروف الحرب، حيث تم نقل الموظفين في المناطق الساخنة وتوزيعهم على مؤسسات الحكومة في المناطق الآمنة، وهذا ما يجعل رقم الخسارة في القطاع العام إذا تأثر بهم، يحتاج للتوقف عنده بالدراسة والتفصيل من الجهات المعنية.

وفي التفصيل، زاد إجمالي عدد المشتغلين في العام ٢٠١٠ على ٥ ملايين، في القطاعين، بينما وصل العدد إلى ٢.١٤ مليون في نهاية ٢٠١٦، متراجعاً بنسبة ٥٧.٦ بالمئة، تراقف ذلك مع انخفاض بنحو ٦٩ بالمئة في إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة لاستبعاد أثر التضخم)، وذلك بحسب البيانات الرسمية الواردة -صراحة- في المجموعات الإحصائية التي نشرها المكتب المركزي للإحصاء مؤخراً على موقعه الإلكتروني الرسمي، التي تم استنتاجها بتحليل تلك البيانات، مع التنويه بأن عدد المشتغلين في القطاع العام لا يتضمن رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء ووزارة الدفاع.



عصاة وفرصة

من الواقعي أن يتعرض الاقتصاد لخسائر بعد حرب على مدار زاد على سبع سنوات، بحجم الحرب التي شهدناها، ولعل قوة العمل هي أول الاستهدافات للحرب، إلى جانب البنية التحتية، سواء بشكل مباشر أم غير مباشر، إلا أنه بعد إفراج الأمور، واقترب الحرب من نهايتها، يدحر الإرهاب عن الأراضي السورية تبعاً، وبشكل متسارع، تبرز أمام الحكومة تحديات، في قالب الفرص، إذ هناك حاجة لتعويض ما تمت خسارته في القوة العاملة لدى القطاعين، مع تحسن معدلات النمو الاقتصادي، بالتوافق مع العودة المتسارعة لعجلة الإنتاج، بمعنى أن الخسارة البالغة نحو ٢.٩ مليون مشتغل، تمثل هدف حاجة الاقتصاد من عدد المشتغلين، وهو يتجه نحو

استنتاجها من البيانات المتوفرة في المجموعة الإحصائية (٢٠١٧) لعدد المشتغلين في القطاع العام، والبالغة ٩٢٢.٣ ألف مشتغل، باستخدام نسبتها التي تشكل ٤٣ بالمئة من إجمالي عدد المشتغلين، إذ يبقى للقطاع الخاص نسبة ٥٧ بالمئة من عدد المشتغلين، في سياق تعاف واضح، قياساً بالسنوات السابقة. علماً بأن ٥٢.٥ بالمئة من إجمالي عدد المشتغلين في القطاع الخاص في العام ٢٠١٦ يعملون لحسابهم (بواقع ٦٤٢ ألف مشتغل من أصل ١.٢٢٢ مليون)، و٦.٤ بالمئة هم أصحاب عمل (بواقع يزيد على ٧٨.٢ ألف صاحب عمل) و٣٩.٩ بالمئة يعملون بأجر (٤٨٨ ألف مشتغل بأجر) و١.١ بالمئة يعملون من دون أجر لدى غيرهم (بواقع يزيد على ١٣.٤ ألف مشتغل من دون أجر).

وبحسب البيانات الإحصائية الرسمية، انخفض عدد المشتغلين في العام ٢٠١١ إلى نحو ٤.٩٥ ملايين مشتغل، ما نسبته ٢ بالمئة تقريباً، عن العام ٢٠١٠، موزعين بين ٣.٠١ بالمئة في القطاع العام، و٦٩.٩ بالمئة في الخاص، ثم انخفض العدد في العام ٢٠١٣ إلى ٢.٨ ملايين مشتغل، توزعوا بين ٤.١٥ بالمئة في القطاع العام، و٥٨.٥ بالمئة في الخاص، وتواصل الانخفاض في عدد المشتغلين إلى ٣.٢٢ ملايين مشتغل في العام ٢٠١٤، ما نسبته ١٥.٣ بالمئة، عن العام الذي سبقه، موزعين بين ٥٢.٣ بالمئة في القطاع العام، و٤٧.٧ بالمئة في الخاص، واستمر الانخفاض مسجلاً مستوى ٢.٦ مليون مشتغل في العام ٢٠١٥، ما نسبته ١٨.٧ بالمئة عن العام الذي سبقه. أما بيانات عدد المشتغلين في العام ٢٠١٦، فقد تم

زيادة في لصوص الكهرباء

١٦٩٢ تاجراً وصناعياً سرقوا كهرباء في أربعة أشهر

قصي المحمد

وبطرق غير نظامية، مبيئاً أنه يتم إرسال عناصر مراقبة والضابطة العدلية بشكل أسبوعي إليها ما يسهم في التخفيف من الفاقد الكهربائي الحاصل. وقال معروف: «منذ بداية العام حتى الآن وصل عدد الضبوط المنظمة في المحافظة إلى ٣٤٠٠ ضبط، مبيئاً أن القيمة المالية للفاقد الكهربائي للضبوط المذكورة بلغ (٥٠٠ مليون ليرة سورية)، وتم تحصيل ما يقارب ١٤٠ مليون ليرة منها حتى تاريخه. وأشار إلى أن عدد الضبوط المنزلية في اللاذقية، هي الأقل هذا العام مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي، وذلك نتيجة قيام الشركة بالعديد من الإجراءات التي ساهمت في حل ومعالجة المشاكل التي كانت تعترض تغذية المنازل في المحافظة، ما أدى إلى انخفاض عدد الضبوط خلال الشهر الأربعة الأول من هذا العام مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي.

وبيّن معروف أن زيادة عدد الضبوط الصناعية والتجارية يعود إلى حالة الاستقرار الأمني ما أدى إلى إحداث عدد جديد من المنشآت الصناعية والتجارية، موضحاً أن هذه المنشآت ما زالت في بداية عملها وخاصة معامل البلاستيك والرخام ومناشر الحجر، وغيرها، لافتاً إلى أن موضوع السرقات تتم معالجته وفقاً للإمكانات المتاحة.

وتوّه معروف بأن محافظة اللاذقية تستهلك يومياً ٣٠٠ ميغا كصعل وسطي، مشيراً إلى أن نسبة الفاقد خلال الدورة الأولى من هذا العام بلغت ٢٧.٢ بالمئة وهي نسبة منخفضة مقارنة مع الدورات الماضية. وفيما يتعلق بالتوصل والتوصيل الجارية، كشف مدير كهرباء اللاذقية عن القيمة المالية الإجمالية للمبالغ التي تحصيلها وجبايتها من المشتركين حتى تاريخه من الدورتين الأولى والثانية والبالغة ٧.٦٥ مليار ليرة سورية، منها ٣.٣ مليارات ليرة سورية من القطاع الخاص و٤.٣٥ مليار ليرة سورية من القطاع الحكومي.

كشف مدير المؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء عبد الوهاب الخطيب لـ«الوطن» عن تنظيم ١٠١٠٤ ضبوط استجرار غير مشروع للكهرباء، منذ بداية العام ٢٠١٨ وحتى نهاية شهر نيسان الماضي.

وبيّن الخطيب أنه تم تنظيم الضبوط في عشر محافظات هي (دمشق وريف دمشق، حلب، القنيطرة، درعا، السويداء، حمص، حماه، طرطوس، اللاذقية)، وأوضح أن النسبة الأكبر من الضبوط المنظمة كانت بحق أصحاب المنازل حيث بلغ عددها ٨٤١٢ ضبطاً أي ما يقارب ٢.٨٣ بالمئة من الضبوط المنظمة، في حين تم ضبط ١٦٥٩ مخالفة لعدادات غير منزلية نظمت بحق الصناعيين والتجار أي بنسبة ١٦.٤ بالمئة، إضافة إلى ٣٣ ضبطاً كانت مراكز تحويل المعامل (أي أصحاب المنشآت الصناعية والحاصل الكبيرة أي) إجمالي ١٦٩٢ بين تاجر وصناعي وأصحاب المنشآت الكبيرة).

وأشار مدير المؤسسة إلى وجود زيادة ملحوظة في عدد «حرامية» الكهرباء خلال الثلث الأول من هذا العام بالمقارنة مع الثلث الأول من عام ٢٠١٧ أي بما يقارب ١٩٨٨ ضبطاً جديداً.

ومن خلال البيانات الرقمية التي حصلت عليها «الوطن» من توزيع الكهرباء، تبين أن محافظة اللاذقية المنصرفة بالدرجة الأولى من ناحية ظاهرة الاستجرار غير المشروع في الثلث الأول من هذا العام والأول من العام الماضي، بالرغم من انخفاض عدد حالات السرقة في المحافظة خلال ٢٠١٨.

وبدوره أكد مدير الشركة العامة لكهرباء اللاذقية نزيه معروف لـ«الوطن» أن سبب ارتفاع عدد الضبوط المنظمة المنصرفة بشكل عام مقارنة بمحافظات الأخرى يعود إلى زيادة عدد الحملات التي يتم القيام بها من قبل الشركة، مشيراً إلى وجود عدد لا يقل عن ١٠ مناطق مخالفة في المحافظة معظم كهربائتها سرقات

مدير بورصة دمشق لـ«الوطن»: متوقع إصدار شهادات الإيداع نهاية الشهر وجاهزون لتداولها

علي محمود سليمان

توقع المدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية عبد الرزاق قاسم إصدار شهادات الإيداع خلال فترة قريبة، والبورصة جاهزة لنهاية الشهر الجاري، علماً أن الجهة المخولة بإصدارها هي مصرف سورية المركزي، بينما يمكن تداولها في البورصة.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أكد قاسم أن السوق أصبحت جاهزة فنياً لتداول شهادات الإيداع، بعد أن أنهت جميع التجارب والأختبارات المطلوبة للتأكد من سلامة نظام التداول لها، فتم اختيار مركز الحفظ والمقاصة حول آلية تسجيل هذه الشهادات وإثبات للمكيات لها، وفي قسم الإيداع والعمليات تم اختبار آلية البيع والشراء عبر نظام المزادة على شهادات الإيداع وأصبحت جاهزة، مبيئاً أن التقارير اللازمة التي ستصدر عن الموقع الخاص بتداول شهادات الإيداع قد أصبحت جاهزة، وبالتالي بورصة دمشق جاهزة مئة بالمئة لتداول شهادات الإيداع وقد تم إبلاغ المصرف المركزي بنظام الجبوزية.

ولفت قاسم إلى أن شهادة الإيداع هي عبارة عن ورقة مالية تتضمن أن المصرف المركزي سيقوم بالاقتراض من لديهم مدخرات، وبالتالي هي وسيلة لجذب مدخرات الناس إلى المصرف المركزي بحسب قيمة الشهادة تحدد من المصرف، مبيئاً أن أهمية هذه الشهادات تأتي من كونها توفر فرص لاستثمار المدخرات من خلال جذبها إلى المصرف المركزي وإعادة ضخها في الاقتصاد، فهي إحدى أدوات السياسة النقدية للمصرف المركزي بهدف السيطرة على الكنتلة النقدية في السوق، كما تعد أداة ثابتة للبورصة، وهي الأداة الأكثر مضمونية كون الأسهم تحمل حداً من المخاطرة في الربح والخسارة، ولكن بشهادة الإيداع لا يوجد احتمال للخسارة، وهي الأداة الأكثر مضمونية كون الأسهم تحمل حداً من المخاطرة في الربح والخسارة، حيث يعطى عائد على هذه الشهادة بنسبة معينة بحسب معدلات الفائدة والخصم التي سيضعها المصرف المركزي، وبالتالي هي توفر أداة جديدة للاستثمار في البورصة والمستثمر الذي لا يريد المخاطرة يستطيع الاستثمار بشهادات الإيداع.

وبخصوص سوق السندات فأشار قاسم إلى أنه بالنسبة

لبورصة دمشق فهي لا تختلف فنياً عن شهادات الإيداع، فهي أدوات مديونية وكما تعامل شهادة الإيداع تعامل السندات، والبورصة جاهزة لإدراج وتداول السندات عند إصدارها من الجهة الناطقة لها.

وحول أداء سوق دمشق للأوراق المالية في شهر رمضان بين قاسم أنه لا يوجد تأثير مباشر لشهر رمضان على حركة التداول في بورصة دمشق كون الأسهم ليست سلعة مرتبطة بشهر رمضان حتى يزيد استهلاكها أو يقل، فهي لها علاقة ومدى تفاعلهم ونظرتهم المستقبلية للشركات المدرجة وهذا الشهر تحديداً يعتبر الشهر الذي ينتهي فيه انعقاد الهيئات العامة للشركات المدرجة وعادة يكون هناك تراجع بقيم وحجوم التداول وتراجع الطلب على أسهم هذه الشركات خلال هذه الفترة، منوهاً بأن أداء البورصة منذ بداية العام وحتى بداية الشهر الحالي يعتبر مقارباً مع أدائها في العام الماضي من حيث قيم وحجوم التداولات، أما من حيث أداء المؤشر فهناك تراجع حيث كان المؤشر في العام الماضي يازداد مستمر ذات الفترة، وفي هذا العام نشهد تقلبات في



المؤشر منذ بداية العام وهي تنعكس بشكل إجمالي في تراجع قيم المؤشر. وفي آخر مستجدات إدراج شركات الانصالات ضمن بورصة دمشق، أوضح قاسم أن هناك مؤشرات جيدة لإدراج شركات الاتصالات الخليوي، فهي تعني البورصة نظراً لحجمها الكبيرة وعدد الأسهم المساهمين الكبير، فقد بدأت هذه الشركات بالدراسة السريعة وتقويم الشركة قبل الإدراج وهي خطوة باتجاه الإدراج، وذلك بعد أن تم منحهم سنة إضافية للإدراج حتى نهاية العام الحالي ٢٠١٨.

وأشار قاسم إلى أن العمل الحكومي الحالي يتجه نحو تفعيل دور بورصة دمشق كوسيلة لعملية جذب المدخرات وضخها في عملية التنمية عبر الشركات المساهمة، وهذا ما أكد عليه رئيس الحكومة من خلال زيارته للسوق مؤخراً وأبدى اهتماماً بتفعيل دور الشركات المساهمة في الاقتصاد السوري وتم تشكيل عدة لجان لدراسة الأليات المطلوبة لتأسيس شركات مساهمة جديدة في الاقتصاد السوري ومن أجل تحويل الشركات العالمية لشركات مساهمة من أجل تعميق عمل السوق.

أشخاص هربوا وزوروا وتوسطوا في عمليات البيع والشراء.. وموظفون ارتشوا

قصة تهريب وتزوير أوراق «التركسات» تثير جدلاً بين «الرقابة والتفتيش» و«الجمارك»

عبد الهادي شباط

اشتكى عدد من المالكين النهائيين لـ«التركسات» المهربة المصادرة لدى المديرية العامة للجمارك رغم تصنيفهم بأنهم أصحاب نية حسنة من قبل الهيئة الرقابية والتفتيش، إذ تعرضوا للغبن كونهم اشتروا هذه الأليات على أنها نظامية وتحمل شهادات جمركية ومسجلة لدى مديريات النقل وتحمل لوحات رقمية، دون علمهم أنها مزورة، وفق ما نشرته «الوطن» مؤخراً حول حيفيات القضية.

وفي التفاصيل، بين بعض المالكين النهائيين أنهم باتوا ضائعين بين قرارات الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش التي صنفت المالكين بين حسن النية وسوى النية، حيث اعتبرت أن المالك الأخير هو حسن النية وليس له ذنب بأعمال التهريب والتزوير ولا بد من تسوية وضع أليته وتزويد بما يوضح ذلك رسمياً، في حين ترى الجمارك أنه لا يوجد في قانون الجمارك ما يمكن الاستناد عليه حول ملك حسن النية أو

سوى النية وبالتالي يعامل المالك الأخير معاملة الاستيراد تهربياً ويحمل كل الغرامات الخاصة بالقضية. وفي متابعة للموضوع اتصلت «الوطن» بمدير جمارك دمشق سامر سعد الدين الذي أوضح أن لدى بعض المالكين لبساً في فهم الموضوع حيث يطالبون بتسوية وضع ألياتهم وفق المرسوم ٤٥ والذي انتهى مفعوله حيث كان ينص المرسوم على إعفاء المخالفين من المهربين من الغرامات المتوجبة عليهم والافتقاء بتسديد قيمة ١٠٠ ألف ليرة إضافة للرسوم، وقد استفاد بعض المالكين منه، في حين لا يمكن حالياً تسوية أوضاع المالكين لهذه الأليات وفق مرسوم انتهى مفعوله، مبيئاً أن هناك مراسلات تجري مع الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش لبيان كيفية تسوية أوضاعهم وفق صيغة حسن النية التي تتضمن تسديد المالك الأخير قيمة الألية مرة واحدة إضافة للرسوم المتوجبة، وتزويد المالك بإشعارات التسوية حيث تعتبر هذه الأليات ملك الجمارك لكنها مسجلة بأسماء هؤلاء المالكين وبالتالي تسديد هؤلاء المالكين لقيمة الألية بحول

مزورة، الأمر الذي أدى إلى ضياع رسوم على خزينة الدولة، مبيئاً أنه تم العثور على ٦٣ ألية (جرافة) سجلت بموجب شهادات جمركية مزورة لدى مديريات النقل، وأنه تم وضع إشارات منع التصرف على الأليات لحين انتهاء التحقيقات، إضافة لوجود أضاير لدى مديرية القضايا التابعة لمديرية الجمارك العامة خاصة بمعالجة موضوع أليات الجرف وأنه بتدقيق وثبوتيات هذه الأضاير تبين تقديم ١٧ شخصاً من المتورطين بأعمال التهريب والتزوير للقضاء، حيث قام خمسة أشخاص منهم بإبدال أليات ثقيلة للقطر تهربياً وتزوير أوراق خاصة بتسجيلها لدى مديريات النقل والتوسط لبيع وشراء أليات مهربة، منها مسجلة، ومنها مع أوراق مزورة، تم بيعها لمواطنين على أنها نظامية.

وتضمن التقرير تصنيف المتورطين في قضايا هذه الجرافات إلى أشخاص مهربين ومزورين ومتورطين بذلك، ووجود مواطنين قاموا بشراء الأليات دون علمهم بذلك، ووجود موظفين مقتمين بالرشوة تجاوز عددهم ١٠ موظفين.

ويجوب على الألية من رسوم وغرامات أخرى، هذا وحصلت «الوطن» على نسخة من تقرير الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش حول التدقيق والتحقيق بوجود العديد من أليات الجرف المسجلة لدى دوائر النقل بأوراق وثائق



دون بيع الجمارك لهذه الأليات بالمزاد ونقل ملكياتها، في حين يعتبر قانون الجمارك مثل هذه الحالات أنها استيراد تهربياً وبالتالي التعامل معها على أنها مهربات وتحصيل الغرامات التي تصل ثلاثة أضعاف، إضافة لكل ما